جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجيه رقم (١٤٩٤)

دراسة تحليلية لاستخدام المسوح الأسرية في تقديرات الاستهلاك العائلي

اعداد

أ.د. سيد حسين أحمد

د. عارف محمود الدسوقي

د. حافظ حافظ صالح

يناير ١٩٨٩

المحتويـــــات

صفحـة

موجـــز الدراســـــــة : ب ـ ج

١ ـ مقدمـــــــة ١

٢ ـ هـــدف البحـــث ٥

٣ ـ المنهج العلمى البحثى ومصادر البيانات ٦

٤ ـ استعراض للبحوث السابقة ٧

٥ ـ اهمية الاستهلاك النهائى فى الاقتصاد القومى ١٢

٥ ـ١ الاستهلاك النهائى والمشكلة الاقتصادية ١٢

٥ ـ٢ الاستهلاك النهائى والناتج المحلى الاجمالى ١٦

٥ ـ٣ الاستهلاك فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٨

٦ ـ المسوح الاسرية كمصدر اساسى لتقديرات الاستهلاك العائلى ٢٥

٦ ـ١ دور الابحاث والمسوح الاسرية فى اثراء قواعد البيانات ٢٥

٦ ـ٢ مجالات استخدام الابحاث والمسوح الاسرية ٢٧

٦ ـ٣ بحوث ميزانية الاسرة المصرية بين الهدف والواقع ٣٠

٦ـ٣ـ١ لمحة للمسوح الاسرية السابقة ٣٠

٦ـ٣ـ٢ اهداف بحوث ميزانية الاسـرة ٣١

٦ـ٣ـ٣ بحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٥٩/٥٨ ٣٢

٦ـ٣ـ٤ بحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٦٥/٦٤ ٣٤

٦ـ٣ـ٥ بحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٧٥/٧٤ ٣٥

٦ـ٣ـ٦ بحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٨٢/٨١ ٣٦

٦ـ٤ تصميم العينة والعمل الميدانى وتبويب بيانات المسوح الاسرية ٣٧

٦ـ٤ـ١ تصميم العينة والعمل الميدانى ٣٧

٦ـ٤ـ٣ المراجعـة المكتبيـــة ٣٨

٦ـ٤ـ٣ التجهيز الآلى واخراج النتائج ٣٨

٧ ـ العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكى العائلى وطرق تقديره ٤٠

٧ـ١ العوامل المؤثره على الاستهلاك العائلى ٤١

٧ـ٢ طرق تقدير الانفاق الاستهلاكى العائلى ٤٢

٧ـ٢ـ١ طريقة التدفق السلعى ٤٤

٧ـ٢ـ٢ طريقة مبيعات التجزئة ٤٥

٧ـ٢ـ٤ الجمع بين الطرق المختلفة ٤٦

٧ـ٣ صعوبات تقدير الاستهلاك العائلى ٤٨

٨ ـ تحليل نتائج المسوح الاسرية (بحث ميزانية الاسرة لعامى ٧٤/٧٥، ٨١/٨٢) ٤٩

٨ـ١ الاهمية النسبية للانفاق الاستهلاكي على المجموعات الرئيسية ٤٩

٨ـ٢ الميل الحدى لاستهلاك الغذاء ٥٣

٨ـ٣ قياس درجة التفاوت فى توزيع الاستهلاك ٥٥

٩ ـ تقدير المرونات الدخلية للطلب الاستهلاكى ٥٨

٩ـ١ الاسس النظرية للتقدير ٥٨

٩ـ١ـ١ ابحاث ميزانية الاسرة ومنحنيات انجل ٦١

٩ـ١ـ٢ السلاسل الزمنية ٦٤

٩ـ٢ المرونات الانفاقية المحسوبة من البيانات المعدلة لبحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٨٢/٨١ . ٦٥

٩ـ٢ تقدير متوسط استهلاك الفرد لبعض السلع الغذائية الرئيسية ٧١

١٠ـ فريق البحث ٧٣

١١ـ المراجع ٧٤

١٢ـ الملحق الاحصائى ٧٦

تقديـــــــــــــم :

لاشك أن هناك عديد من المشاكل التى تواجه الاقتصاد القومى والقائمين على ادارته وتخطيطه وهناك كثير من الجدل حول اهمية البدائل المقترحه لحل تلك المشاكل الاقتصادية التى تواجه المجتمع ، ومن اهم تلك المشاكل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد المتاحه وتعارضها مع تحقيق العداله الاجتماعية فيما يتعلق بتوزيع الاستهلاك والدخول . ولذلك فأن دراسات الاستهلاك النهائى وخاصة الاستهلاك العائلى تعتبر من الادوات التى تساعد متخذى القرار على مواجهة المشاكل الخاصة بتوزيع ثمار التنمية والتغلب على الازمات الطارئة فيما يختص بالسلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية كما أن تقديرات الاستهلاك العائلى وكيفية التغلب على مشاكل التقدير هى نقطة البداية لتخطيط الاستهلاك على أسس علمية سليمة . وقد حاول فريق البحث الذى يتكون من الدكتور / سيد حسين احمد بمعهد التخطيط القومى (الباحث الرئيسى) والدكتور / عارف محمود الدسوقى ، الدكتور/ حافظ حافظ صالح بالجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، السيدة/ أمينة محمود عياد مديرة ادارة الاستهلاك بوزارة التخطيط والسيد/ محمد نصر فريد المدرس المساعد بمعهد التخطيط القومى .

حاول هذا الفريق البحثى الاجابة على تساؤلات عديدة حول طرق تقدير الاستهلاك العائلى وايهما يمكن الاعتماد عليها ، وما هو أفضل مصدر للبيانات الاحصائية اللازمة لتقدير الاستهلاك؟ وهل المسوح الاسرية تعتبر مصدر يمكن الاعتماد عليه ؟ وغيرها من التساؤلات التى لابد من الاجابة عليها لتحسين تقديرات الاستهلاك ودقة التنبوء به ومعرفة توزيع الاستهلاك والدخول على شرائح المجتمع ومدى التطور أو التغير فى هذا التوزيع ، ولاشك أن هذه المؤشرات كلها يحتاج اليها المخطط سواء فيما يتعلق بالتنمية أو الاستهلاك الكلى. وقد حاول الفريق البحثى تحليل نتائج بحوث ميزانية الاسرة أو مايطلق عليها المسوح الاسرية وخاصة البحث الاخير لعام ١٩٨٢/٨١ والذى لم يتم نشر نتائجة الا مؤخرا على الرغم من أجراؤه فى أوائل الثمانينات ، كما حاول تصويب تبويب بعد فئات الانفاق العائلى والتأكد من أن تقديرات المرونات الانفاقية لبعض السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية تتطابق مع الاستهلاك الفعلى لهذه السلع عند مايتم استخدامها فى تقدير الاستهلاك والتنبوء بمستوياتة مستقبلا . كما حاول البحث التعرض لطرق تقدير الاستهلاك والبيانات الاساسية الواجب توافرها لاجراء هذه التقديرات بالدقة والشمولية المطلوبة . وينتهز الفريق هذه الفرصة لتوجية الشكر والتقدير لكافة اللذين ساهموا فى هذا العمل من الزملاء بوزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ومعهد التخطيط القومى والشكر الخاص لاعضاء مركز المعلومات التخطيطية (الحاسب الالى) بمعهد التخطيط القومى والحساب الالى بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على ماقدموه من جهد مشكور وتعاون صادق ، كما نتوجة بالشكر للزملاء اللذين ساهموا فى توفير الاحصاءات والبيانات اللازمة لانجاز هذا البحث .

والله ولى التوفيـــق ،،،

الباحث الرئيسى

موجز الدراسة :

اهتمت الدراسة بابراز الدور الاساسى للاستهلاك كمتغير اقتصادى فى خطط التنمية ، ومن ثم اهمية اتباع افضل الطرق لتقديره ، ولذلك تناول البحث بالتفصيل اهم الطرق المستخدمة لتقدير الاستهلاك وكذا مصادر البيانات التى يعتمد عليها ، والمشكلات المرتبطه بكل اسلوب وقد ركز البحث على المسوح الاسرية ، والتى تمت فى مصر خلال الفترة السابقة والطرق المتبعة فى تصميم العينة والعمل الميدانى وتناول بالتحليل الاخطاء الشائعة فى اعداد المسوح الاسرية فى مختلف مراحلها باعتبار أن المسوح الاسرية تاتى فى المقام الاول للاستفادة من نتائجها لتقدير المرونات الانفاقية اللازمة للتنبوء بحجم الانفاق الاستهلاكى العائلى على المجموعات السلعية والخدمية المختلفة . وقد تناول البحث الاسس النظرية للتقدير والصعوبات التى تواجة الباحث فى مثل هذا المجال ، وقد حاول البحث ايضا الاجابه على التساؤلات العديده لفريق الدراسة حول افضل الطرق لتقدير الاستهلاك العائلى ، وماهى افضل مصادر البيانات الاحصائية اللازمة للتقدير كما اجريت مقارنة بين تقديرات ، متوسط استهلاك الفرد المتوقع من بعض السلع الغذائية الهامة باستخدام المرونات الانفاقية ، وتمت مقارنتها بالاستهلاك الفعلى لعام ١٩٨٥/٨٤ وقد تبين ان عددا من هذه السلع يقل تقدير متوسط نصيب الفرد فيها عن المتوسطات المعلقة من بعض الاجهزة الرسمية كاستهلاك الفرد من القمح مثلا ، بينما ارتفع نصيب الفرد من سلع اخرى كالخضر عن التقديرات المعلنه من الاجهزة الرسمية ، ولاشك انه فى مثل هذه الحالات يصعب القول أى التقديرات افضل من الاخرى ، فاذا افترض البحث ان التقديرات المحسوبة من المرونات ادق فهذا يعنى التشكك فى تقديرات الاجهزة الرسمية والمحسوبة بطريقة التدفقات السلعية فى اغلب الاحوال ، واذا افترض البحث ان التقديرات الرسمية ادق فهذا قد يعنى عدم دقة بيانات المسوح الاسرية وخاصة بحث عام ١٩٨٢/٨١ الذى اجريت منه التقديرات فى هذه الدراسة . ومن ثم فقد خلصت الدراسة الى عدد من المقترحات والتوصيات التالية :

أولا : يتطلب الامر ضرورة وجود خطة قومية لاجراء هذه البحوث ذات اهداف محددة وتوقيتات زمنية لاتخضع للعشوائية وتعتبر الخمس سنوات فترة زمنية مناسبة يعاد البحث بعدها وكما ذكرنا يجب ربط توقيت بداية البحث ببداية تطبيق خطط التنمية وبحيث يستغرق البحث عاما كاملا يفضل ان يكون العام الثالث لتنفيذ الخطة حتى يمكن قياس اثر تنفيذ الخطة فى احداث نمو اجتماعى وادخال نتائج المتغيرات التى تم قياسها فى عملية الاعداد الخطة الخمسية التالية .

ثانيا : ضرورة تكامل اهداف المسوح الاسرة المختلفة والتى تقوم بها الجهات المتعددة ومنع تكرار اجراء نفس البحث فى اكثر من جهة مع ربط توقيت اجراء هذه المسوح بحيث يخدم كل منها المسوح الاخرى ولايتعارض معها ويتطلب الامر وجود جهة لها حق التنسيق والاشراف والمتابعة لهذه المسوح .

ثالثا : وضع معايير ثابتة فى اخراج نتائج هذه المسوح حتى تتم الاستفادة منها وتسهل عمليات المقارنة والمقابلة للنتائج محليا وعالميا .

رابعا : تبويب ونشر النتائج باسرع مايمكن وذلك حتى تتحقق الاستفادة منها فى وضع الخطط الخمسية وتخطيط انماط الاستهلاك المستقبلى بناء على بيانات ومعلومات قريبه من الواقع ومعبرة عن نفس الحقبة الزمنية قبل حدوث تغيرات هيكلية واضحة فى انماط الاستهلاك يمكن ملاحظتها بسرعة مما يجعل البيانات التى مضى عليها اكثر من خمس سنوات ذات قيمة تاريخية فقط ولايمكن الاعتماد عليها كأساس يستخدم فى عمليات التخطيط المستقبلى وصناعة القرارات .

خامسا : تعديل وتحديد حدود لفئات الانفاق (الدخل) على اساس واقعى مع مستويات المعيشة الحالية. حيث لم يعد مقبولا من حيث الواقع وجود فئة انفاقية يكون نصيب الفرد فيها اقل من خمسين جنيها فى العام وهو امر كان مناسبا فى بحوث السنوات الماضية .

وقد تلاحظ ارتفاع الخطأ النسبى بشكل ملحوظ فى الفئات الانفاقية (الدخلية) البعيدة عن متوسط الانفاق او الفئات الانفاقية العليا او التى تتباين انماطها الاستهلاكية بشكل حاد عن الفئات الاخرى. وكذلك فئات الانفاق المتدنية حيث يتباين كليا نمط الاستهلاك والمستوى الفكرى والتعليمى مما ينتج فرصة كبيرة لظهور الاخطاء عن أية فئة متوسطة .

سادسا : قد يكون من المفيد بالنسبة لوضع الخطط المستقبلية تجميع بيانات عن التطلعات يتيح ورغباتهافى شراء سلع معمره او استبدالها فى المستقبل القريب او المنظور مما يتيح امكانية تخطيط الانتاج المستقبلى خاصة للسع المعمرة .

سابعا : لتحقيق الاستفادة القصوى من نتائج ابحاث ميزانية فانه يمكن اعادة النظر فى تقسيم المجموعات السلعية من حيث الدمج او الفصل نظرا لوجود صعوبات فى بعض الحالات فى الحصول على بيانات دقيقة وخاصة بعض السلع الغذائية لجزء العينه فى الريف وعلى الاخص الاسر المنتجة لقدر كبير من احتياجاتها الغذائية .

ثامنا : يعتبر التوزيع الدقيق لميزانية البحث على مراحل العمل المختلفة ضمان لظهور نتائج البحث فى التوقيت المناسب وربما بالدقة المطلوبة ويعتبر تمييز مرحلة من مراحل البحث على حساب باقى المراحل او استهلاك كل او غالبية الميزانية فى احدى مراحل البحث من الامور التى تنعكس اثارها على دقة النتائج بشكل سلبى .

تاسعا : يجب مراجعة الاستماره بما يتلائم مع ميكنة النظام حيث يلاحظ ان الاستمار التى مازالت مستخدمة ترتبط بنظام الحساب اليدوى وهو مايدعو الى ضرورة ادخال تعديلات عليها تسهل من عمليات المراجعة واكتشاف الاخطاء .

١ — مقدمـــــــة :

أن الازمات التى تواجه النشاط الاقتصادى حاليا بالرغم من الاخذ بمبدأ التخطيط القومى الشامل ووجود خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ترجع اساسا الى قصور العملية التخطيطية فـــى احداث التوازن المطلوب فى مكونات الخطة وخاصة فيما يتعلق بالتوازن بين الاستخدامات(الاستهـــلاك النهائى من السلع والخدمات) وبين الموارد المتاحه لانتاج هذه السلع والخدمات • وقد يرجع ذلك القصور فى بعض جوانبة أيضا الى المشكلة السكانية وارتفاع معدل النمو السكانى بصورة مضطردة وبالتالى تـــزايد احتياجات افراد المجتمع من السلع والخدمات مع محدودية الموارد الطبيعية والمادية المتاحه لانتاج تلـــك الاحتياجات واشباع رغبات افراد المجتمع المتعددة والمتنوعه ، الامر الذى يؤدى الى صعوبة العمليـــة التخطيطية وعدم الوصول الى التوازن المطلوب بين الانتاج والاستهلاك أو الصادرات والواردات أو الاستثمـــار والادخار ••• الخ •

وفى كل الاحوال فأن القصور فى احداث توازن عام بين الانتاج والاستهلاك يعتبر من اهـــم المشاكل التى تواجه المخططون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن مفهوم التنمية لابد وأن يأخـــذ فى اعتباره الانسان لانه هو المستهدف بالتنمية ، والتنمية تسعى الى رفاهية افراد المجتمع (١) ورفـــع مستوى معيشتهم بزيادة معدل دخول الافراد ، ومايترتب على ذلك من زيادة فى معدلات استهلاك الفـــرد من السلع والخدمات من جهة وتغيير وتطوير نمط الاستهلاك الى مستويات أرقى من جهة اخرى ، وذلـــك فى ضوء ماهو متاح ومخطط له من الانتاج المحلى من هذه السلع والخدمات • وعادة مانقيس رفاهيـــة وتقدم الامم بمعيار ماينفقونه من دخولهم المكتسبه على مجموعات السلع والخدمات وخاصة الخدمـــات التعليمية والثقافية والصحية الى جانب المسكن والملبس والسلع الغذائية ، فلكلما زاد تقدم افراد المجتمع كلما نقـــص معدل انفاقهم على السلع الغذائية وخاصة الحبوب والنشويات وزاد معدل انفاقهم على الخدمات التعليميـــة والثقافية والصحية والنقل والمواصلات • وبذلك فأن ماينتجه المجتمع لابد وأن ينعكس على افراده فى صـــورة سلع وخدمات تشبع رغبات واحتياجات هؤلاء الافراد ، وهو مايعكس أيضا كفاءة الاداء للنشاط الاقتصـــادى ويؤدى الى زيادة الانتاج وبالتالى توليد مزيد من الدخول الحقيقية الناشئة عن زيادة الكفاءة الانتاجيـــة لافراد المجتمع ومايترتب على ذلك فى النهاية من زيادة حقيقية فى معدلات الانتاج السلعى والخدمى •

---

(١) تدرس اقتصاديات الرفاهية الشروط التى يتم على أساسها الوصول الى حل نموذج التوازن العام الـــذى يمكن أن يوصف بأنه الامثل • وهو يتطلب تخصص أمثل لعوامل الانتاج بين السلع المنتجة وأمثـــل تخصيص للسلع (أى توزيع الدخل) بين المستهلكين •

وتعتبر الاسرة محور التنمية فى المجتمع وجوهر القياس ايضا لمدى تطوره وتقدمة ورفاهيته كما انها انعكاسا للمستوى المعيشى الذى يحققه افراد المجتمع • كما أن الاستهلاك العائلى يعتبر هو ايضا احدى محورى النشاط الاقتصادى الذى يجب على المخطط الاهتمام بطرق تقديره وترشيد استخدامات الافراد للسلع والخدمات وكذلك التنبؤ بحجم الاستهلاك على فترات زمنية قصيرة وبعيدة المدى على حد سواء • فالاستهلاك والانتاج هما وجهين لعملة واحده ، ولايمكن التخطيط للانتاج وزيادة معدلات نموه بدون التخطيط ايضا للاستهلاك وتحديد المستوياته الاستهلاكية لافراد المجتمع بما يحقق لهم الرفاهية من جهة ، وتوفير احتياجاتهم واشباع رغباتهم لاقصى حد ممكن من جهة أخرى • الا أنه من المشاهد عادة ماترتكز العملية التخطيطية على الجوانب الانتاجية من توجيه الاستثمارات لزيادة الانتاج وبالتالى الناتج المحلى الاجمالى ولم تعطى الاهتمام الكافى سواء بالنسبة لتخطيط الاستهلاك النهائى بشقية العائلى والحكومى أو لاعادة توزيع الدخول والتى هى ثمار عملية التنمية وذلك لعدة أسباب من اهمها عدم التحديد الدقيق والمفصل لمتطلبات واحتياجات افراد المجتمع على المدى الزمنى المتطور والبعيد هذا الى جانب التفاوت الواضح فى دخول افراد المجتمع مما نشأ عنه وجود فئات دخلية غير متوازنة عكست اختلال توزيع الدخل القومى بين الافراد، هذا الى جانب اختلاف سلوكيات المستهلكين من افراد المجتمع وتباين انماطهم الاستهلاكية فى غياب دراسة تحليلية لمعرفة هذه الانماط والتغيرات المتوقعة لها بسبب النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى • وتعتبر مشكلة السكان من اهم المشاكل التى تواجة كل من الانتاج والاستهلاك وتضيف اليهما بعدا اجتماعيا يتمثل ليس فقط فى عدالة توزيع ثمار التنمية بل ايضا فى الكفاءة الاقتصادية للقوى العاملة المتاحه من هذا الحجم السكانى المتسارع فى التزايد•

وقد كانت دراسات الاستهلاك وتحليل انماطه وسلوكيات المستهلكين والآثار المترتبة على التوزيع والدخول والانفاق بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، كانت هذه الدراسات تعتبر اكاديمية لاتعكس الواقع الفعلى وانما تحاول ايجاد علاقات رياضية واقتصادية لهذه العوامل المؤثره على الاستهلاك وانماطة وكان تصور الدراسات الاقتصادية التطبيقية فى مجال الاستهلاك على مستوى الاسرة أو الافراد أو التنبؤ بالاستهلاك لاغراض التخطيط ، راجع اساسا الى قصور البيانات الاحصائية بالمستوى المطلوب أوفى الفترات الزمنية التى تساعد على حسن ودقة التنبؤ • وقد ظلت البياناته الاحصائية المتعلقة بالنشاط الاستهلاكى ولفترات طويلة اما غير دقيقة أو غير شاملة أو تخضع لبحوث احصائية على فترات زمنية طويلة مثل بحوث ميزانية الاسرة التى تجرى كل عشرة سنوات أو قد تكون نادرة اصلا وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات فى سلوك المستهلكين سواء التغيرات الاجتماعية او السيكولوجية او الانفاقية ـ الدخلية • وقد ساعد عدم توفر البيانات الاحصائية او عدم دقتها الى محدودية أجراء البحوث والدراسات التطبيقية فى هذا المجال ، وأقتصر البحث والدراسة على المجالات النظرية الاكاديمية وخاصة تلك المتعلقة بأشتقاق دوال الاستهلاك وتقديرات المرونات السعرية والانفاقية والدخلية والتى كانت تعتمد بالدرجة الاولى على البيانات المقطعية للمسوح الاسرية أو على بيانات السلاسل الزمنية • لذلك فأن البيانات الاحصائية التى تعتمد عليها تلك التقديرات ودرجة التفصيل المطلوبة لهذه البيانات ومدى تغطيتها وتمثيلها لكافة الشرائح

الاجتماعية لافراد المجتمع يعتبر الاساس فى الحصول على تقديرات سليمة لتطور حجم وقيمة الاستهلاك العائلى ، مما يساعد على التخطيط السليم له وبالتالى تحقيق هدف السياسات الاقتصادية لخطة التنمية والتى تسعى فى جوهرها الى رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال معدلات استهلاكية أفضل للسلع والخدمات • وهنا يتبادر الى الذهن عدة تساؤلات من اهمها هل متوسط استهلاك الفرد لسلعة ما يختلف مابين فئات الانفاق والمعبر عنها بفئات الدخول فى بحوث ميزانية الاسرة (المسوح الاسرية) وهل المناطق الاقليمية (حضر - وريف) ؟ واذا اختلف ماهى درجة هذا الاختلاف وهل المسوح الاسرية بصورتها الراهنة تعكس هذه الاختلافات ؟ وهل توزيع الاستهلاك له علاقة بالسياسات السعرية وسياسات ترشيد الاستهلاك التى تتبعها الحكومة ؟ وهل سياسات الدعم تلعب دورا فى التوازن بين الفئات الانفاقية والى آى مدى حققت هذه السياسات أهدافها ؟ وهل يمكن التغلب على التضارب الموجود بين مبدأ الكفاءة الاقتصادية ومبدأ التوزيع العادل للثروة (أى ثمار التنمية) ؟

أن كل هذه التساؤلات وغيرها تحتاج الى دراسات عميقة وتعتمد على كيفية تصميم واعداد الاطار العلمى السليم للحصول على البيانات والاحصاءات اللازمة والضرورية لاجراء هذه الدراسات ، ولذلك فأن البيانات المقطعية للمسوح الاسرية تعتبر حجر الزاوية لاجراء هذه الدراسات • كما أن صانع القرار السياسى فى حاجه الى معرفة التغيرات التى تحدث فى السياسة السعرية وأثر هذه التغيرات على الاستهلاك ولايمكن أن يتم ذلك الا باجراء دراسات تحليلية متخصصة تعتمد على احصاءات تعكس الواقع بدرجة كبيرة ومايحدث فيه من تغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة خاصة فيما يتعلق بالدخول والاجور الانفاق الاستهلاكى ، والانماط الاستهلاكية ، وأسعار السلع والخدمات • كما أن صانع القرار السياسى لايستطيع فى كثير من الاحيان استيعاب التضارب الموجود بين اهداف الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحه وبين عدالة توزيع الدخول فى ظل نظام سعرى مدعم • فالسياسات التى ترجح وتشجع اعادة توزيع الدخول كالسياسات المطبقة حاليا للدعم ، عادة ماتشوه الضوابط والقواعد السعرية التى تؤدى الى الكفاءة الاقتصادية ، وبالتالى فأن النظام السعرى يؤثر على مستويات الدخول وبالتالى على توزيع الانفاق الاستهلاكى ، كما انه ايضا يؤدى الى تشوه واضح فى تخصيص الموارد ويقلل بالتالى من معدلات زيادة .الناتج القومى المتوقع من تلك الموارد • لذلك يتلخص واجب المحلل الاقتصادى فى تحليل العلاقة بين الكفاءة والتوزيع حتى يمكن توفير المعلومات الكافية لصانع القرار السياسى لاتخاذ القرار المناسب • فمثلا قبل استخدام سياسات الدعم لاعادة توزيع الدخول يتطلب تعريف متخذ القرار بمدى التفاوت الموجود بين توزيع الدخل والثروة القومية (الناتج المحلى الاجمالى أو الناتج القومى الاجمالى)كما انه يحتاج ايضا لمعرفة توزيع المجموعات الغذائية بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة باعتبارها من القضيات الهامه والضرورية فى الدول التى تتميز بوجود فئات دخلية منخفضة نسبيا للافراد بأعتبار أن نسبة كبيرة من دخول تلك الفئات تستخدم للانفاق على الغذاء وواجب متخذ القرار فى هذه الحالة حماية محدودى أو معدومى الدخل من التضخم والارتفاع المستمر للاسعار وخاصة اسعار المواد والسلع الغذائية •

تعتبر البيانات المقطعية للمسوح الاسرية اهم المصادر المطلوب توافرها لتحليل الاستهلاك وتطور انماطة وكذلك لايضاح العلاقة بين الدخول والانفاق الاستهلاكى والتفاوت أو التوازن فى الدخول والاستهلاك وكذلك اثر التقلبات السعرية على الاستهلاك والاستهلاك البديل للسع والخدمات ٠

والسؤال الذى يبرز الى الذهن عند اجراء مثل هذه التحليلات يتلخص فى هل البيانات المقطعية للمسوح الاسرية تعبر بالفعل عن توزيع الانفاق الكلى للمنشآت الدخلية على المجموعات السلعية ومجموعات الخدمات ، بمعنى هل النمط الاستهلاكى الذى تعكسه نتائج هذه البحوث أو المسوح يمثل حقيقة النمط او الانماط السائدة فى المجتمع بالرغم من التطورات الاجتماعية والاقتصادية السريعة وقصور المسوح الاسرية لاسباب عديدة فى تمثيل شرائح المجتمع من جهة وتغطيتها لاوجه الانفاق تفصيلا من جهة اخرى ، هذا الى جانب القصور فى تتبعها للتطور السريع فى حجم وتوزيع الانفاق وعلاقة ذلك بالتطور فى الدخول ومستوياتها نظرا لانها يتم اجراؤها على فترات زمنية متباعدة تصل الى عشرة سنوات وهى فترة تعتبر فى ظل الظروف الاقتصادية المتلاحقة والتغيرات الاجتماعية السريعة تعتبر فترة طويلة نسبيا لا تعكس التغير فى انماط الاستهلاك والتوزيع الحقيقى للانفاق والدخول على كافة شرائح المجتمع واسباب التباين فى هذه التوزيعات ٠

لذلك يحاول هذا البحث فى جوهرة التأكد من نتائج المسوح الاسرية ، وخاصة بحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٨٢/٨١ نظرا لان النتائج المعلنه لهذا البحث بأخرت كثيرا من جهة ، ولان معظم البحوث التى تجرى فى مجال الاستهلاك العائلى وتقديره مستقبلا تعتمد على نتائج تلك المسوح الاسرية بدون التأكد من مطابقتها للواقع الفعلى لتوزيع الاستهلاك وتوزيع الدخول بالمجتمع ٠

٢ — هـــدف البحـــث :

لقد اهتمت البحوث فى مجال تقديرات الاستهلاك النهائى أساسا بالجانب الاكاديمى البحت بدون التركيز على الجانب التطبيقى وذلك لقصور البيانات المتاحة واللازمة لاجراء مثل هذه البحـــوث التطبيقية والتى تعكس التغيرات فى مستويات الانفاق والدخول والاستهلاك الاجمالى النهائى • ويرجع ذلك القصور اساسا الى أن مثل هذه البحوث تعتمد على البيانات المقطعية المتحصل عليها من المســـوح الاسرية أو من بيانات السلاسل الزمنية ، وحيث أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدثهـــا عملية التنمية تؤثر فى التغيرات الخاصه بالتنبؤ بالطلب النهائى ومعدل التغير فى العلاقات التبادليـــة (الدخل والانفاق) ومستويات توزيع الدخول على فئات الانفاق المختلفة ، وحيث أن المسوح الاسريـــة تجرى عادة على فترات زمنية متباعدة فان هذا الوضع يؤدى الى عدم مسايرة نتائج تلك البحوث للمتغيـرات الاقتصادية والاجتماعية للبنيان الاقتصادى أو بيان أثر تلك المتغيرات على أفراد المجتمع الامر الذى يؤدى الى استخدام عدة طرق مجتمعة لتقدير الاستهلاك النهائى والتنبؤ بحجم هذا الاستهلاك مستقبـــلا ، ومن اهم هذه الطرق معادلة التوازن العام للموارد والاستخدامات (التدفق السلعى) الى جانـــب معدل النمو المستهدف فى الاستهلاك الاجمالى ، فى حين يتم اللجوء الى استخدام منتجات الطلـــب الكلى فقط للمقارنة ، هذا على الرغم من قيام الاجهزة العلمية بتقدير المرونات والدخلية او السعريـة بهدف استخدامها فى البحوث الاكاديمية وذلك لاختلاف النتائج المتحصل عليها بالمقارنة بالاستهـــلاك النهائى الفعلى •

لذلك فان هذا البحث يحاوب التحقيق من دقة البيانات الاحصائية المستخدمة من واقع نتائج المسوح الاسرية عن طريق اشتقاق الطلب النهائى باستخدام المرونات الانفاقية المحسوبة من نتائج بحوث ميزانية الاسرة لعامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٧٥/٧٤ ومقارنة الطلب النهائى بالاستهلاك الفعلى لبعـــض السلع الاستهلاكية الغذائية وتحليل اسباب التطابق أو الاختلاف فى تلك التقديرات بهدف الوصول الـــى أنسب الطرق واكثرها دقة فى مجال تقدير الاستهلاك النهائى العائلى من واقع نتائج المسوح الاسريـــة وكيفية تطوير تلك المسوح بما يتماشى مع التقديرات الفعلية للاستهلاك العائلى •

وتتلخص الاهداف البحثية فيما يلـــى :

أولا : تحليل نتائج بحوث ميزانية الاسرة على مدى العشرين عاما الماضية (وخاصة بحثى ميزانيـــة الاسرة لعامى ١٩٧٥/٧٤ — ١٩٨٢/٨١) •

ثانيا : تصويب النتائج المعدلة لبحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٨٢/٨١ فيما يتعلق باخطاء التبويـــب لفئات الانفاق ، تم استخدام النتائج المعدله لتقدير المرونات الانفاقية واختيار دوال الطلـــب لاهم السلع أو الخدمات سواء على مستوى المجموعات أو السلع والخدمات منفردة •

ثالثا : مطابقة ومقارنة تقديرات الاستهلاك المحسوبة لبعض السلع الاستهلاكية بآستخدام المرونات الانفاقية مع بيانات الاستهلاك الفعلى لهذه السلع وذلك بهدف ايضاح التفاوت أو التطابق بين التقديرين ومعرفة اسبابة وبالتالى تقدير مدى الاعتماد على نتائج المسوح الاسرية فى التنبوء بالطلب النهائى على السلع والخدمات ومدى منطقية التوقعات المتوصل اليها .

٣ - المنهج البحثى ومصادر البيانات :

استخدام البحث أسلوب التحليل الرياضى فى صورة المتعدده لتقدير المرونات الانفاقية للمجموعات الغذائية وغير الغذائية ومجموعات الخدمات على مستوى الفرد فى كل من الحضر والريف . وقد تم اختيار انسب الصور الرياضية للتنبوء بالطلب النهائى للمجموعات والسلع محل الدراسة ، ثم استخدمت معادلة التنبوء التالية لتقدير متوسط استهلاك الفرد وفقا للتغيير فى متوسط دخله فى سنة الاساس وسنة التنبوء .

$$Y_T = Y_O \left(1 + \frac{I_t - I_O}{I_O} \right)^e$$

حيث

Y_t = متوسط استهلاك الفرد فى سنة التنبوء

Y_O = متوسط أستهلاك للفرد فى سنة الاساس

I_t = متوسط دخل الفرد فى سنة التنبوء

I_O = متوسط دخل الفرد فى سنة الاساس

e = المرونة الدخلية (الانفاقية)

أما فيما يختص بالنماذج الرياضية المستخدمة لتقدير المرونات الانفاقية فقد استخدمت خمس نماذج وفقا لما هو وارد فى تقديرات منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) بالنسبة للتنبوء بالطلب النهائى على السلع وتلك النماذج تمثل العلاقات التالية :

١ - العلاقة الخطية ..... $Y = a + b\,x$

٢ - العلاقة اللوغاريتمية مزدوجة ..... $\log Y = a + b \log x$

٣ - العلاقة النصف لوغاريتمية ..... $Y = a + b \log x$

٤ - العلاقة اللوغاريتمية المعكوسة ..... $\log Y = a - \frac{b}{x}$

٥ - العلاقة اللوغاريتمية المزدوجة المعكوسة ..... $\log Y = a - \frac{b}{x} - c \log_x$

أما فيما يتعلق بمقارنة نتائج المسوح الاسرية فقد استخدم منهج التحليل الوصفى لمقارنة الطرق والاجراءات المستخدمه لتصميم تلك البحوث وعملية سحب العينة والاخطاء بالتصميم والتنفيذ لمثل تلك البحوث ٠

وقد اعتمد البحث على البيانات المقطعية للمسوح الاسرية وخاصة نتائج بحوث ميزانية عام ٧٤/ ١٩٧٥، ١٩٨٢/٨١ لتقدير المرونات الانفاقية وبالتالى التنبؤ بالطلب النهائى لمجموعات السلع والخدمات كما استخدم ايضا نتائج بحوث ميزانية الاسرة وخطوات تصميم وسحب العينات لسنوات ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٥/٦٤ الى جانب ميزانية الاسرة لعام ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٨٢/٨١٠

٤ - استعراض للبحوث السابقة :

أجريت فى مصر كثيرا من البحوث الاقتصادية عن الاستهلاك والطلب النهائى ٠ وتعتبر الدراسات الخاصة بالاستهلاك العائلى وتطبيقات المسوح الاسرية مجالا واسعا للبحوث الاكاديمية التى تستهدف تحليل انماط الاستهلاك ودراسة العلاقات التبادلية بين الدخل والانفاق على مستوى المجموعات أو السلع وتقدير المرونات الانفاقية والتنبؤ بالاستهلاك العائلى ٠ ويمكن تصنيف هذه البحوث على مصادر البيانات والاحصاءات التى تعتمد عليها الى نوعين :

١ - بحوث تعتمد على البيانات المقطعية (cross - section Analysis) لنتائج المسوح الاسرية فى فترات زمنية معينة وتتضمن هذه النتائج تحليلا لميزانية الاسرة لمعرفة أوجة الانفاق على المجموعات السلعية والخدمية للفرد أو للاسرة ولكل فئة من فئات الدخل المختلفة ٠ وعادة مايتم اختيار عينة عشوائية لدراسة خصائصها وتقدير مرونات الطلب لكل فئة من فئات الدخل لمجموعات السلع والخدمات ثم تصميم نتائج هذه العينة لمعرفة خصائص الانفاق الاستهلاكى للمجتمع الذى تمثلة هذه العينة أو العينات العشوائية ٠ وهذا يعنى أن دراسة الطلب وفقا للعلاقة بين الطلب والدخل تتم فى لحظة زمنية معينة ٠ وهذا يعنى فرض بقاء جميع المتغيرات الاخرى المؤثرة فى الطلب على ماهى عليه (فرض Ceteris paribus) ٠ ولذلك فان امكانية تحليل العلاقة بين الطلب والسعر باستخدام هذه النوعية من الاحصاءات تصبح غير مقبولة لانها تفترض ثبات الاسعار فى لحظة القياس ٠

٢ - بحوث تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية Time series Analysis وتتضمن تحليل البيانات والاحصاءات الخاصة بالطلب والاسعار للسلع أو مجموعات السلع لمختلفة وتأخذ هذه الاحصاءات عامل الزمن فى الاعتبار حيث يتم تقدير مرونات الطلب على اساس فترة زمنية طويلة ، وبالتالى فهى تتميز بامكان الاخذ فى الاعتبار تغير توزيع الدخل أو اذواق المستهلكين او الاسعار وغيرها من المتغيرات المؤثرة فى تقديرات الطلب على مدار الزمن ، يصعب استخدام أو توافر هذه البيانات من جهة اخرى فى حالة تقدير مرونات الطلب الانفاقية - الدخلية ٠

كما يمكن تصنيف هذه البحوث على أساس أهدافها البحثية تحت المجموعات التالية :

- بحوث استهدفت وصف طرق سحب العينة الاسرية من المجتمع المراد دراسة ومقارنة نتائج البحوث الاسرية والتغيرات التى صاحبت العلاقات الانفاقية ـ الدخلية على مدار الزمن فى الريف والحضر
- بحوث استهدفت تقدير المرونات الانفاقية وبالتالى تقدير اجمالى الطلب النهائى ، واخرى استهدفت تقدير المرونات الانفاقية وبالتالى تقدير اجمالى الطلب النهائى ، وأخرى استهدفت تقدير المرونات السعرية .
- بحوث اكاديمية استهدفت اشتقاق علاقات رياضية او محاولة وضع نموذج للاستهلاك الغذائى يأخذ فى اعتباره انماط الاستهلاك المختلفة وأثر السياسات الاقتصادية على تغيير سلوكيات المستهلكين وانماطهم الاستهلاكية .
- بحوث اكاديمية ـ تطبيقية استهدفت قياس أثر توزيع الدخل على انماط الاستهلاك فى الريف والحضر وكذلك علاقة الطلب النهائى بسياسة الدعم .
- بحوث استهدفت قياس التفاوت فى الانفاق العائلى لفئات الانفاق المختلفة .
- بحوث استهدفت تحليل وتوزيع الاستهلاك للسلع الغذائية فى صورتها الكمية .

ويمكن القول بصفة عامه أن هناك بحوث تطبيقية واكاديمية استهدفت دراسة المجالات المختلفه للطلب النهائى وتحليل العلاقات المؤثرة على منحنيات الطلب الاجمالى. فهناك بعض البحوث التى استهدفت دراسة وتحليل التغيرات فى مستوى المعيشة فى كل من الريف والحضر وعلاقته بالزمن وكذلك اتجاهات الغذاء واستخدمت بعض هذه البحوث اسلوب متابعة الاتجاهات الزمنية فى متوسط الاستهلاك الفردى لمجموعات الغذاء الرئيسية معبرا عنها كطاقة حرارية وبروتينات ودهون .

وبعض البحوث الاخرى قامت بتقدير المرونات الانفاقية للاستهلاك لمختلف السلع الغذائية. واتجهت بعض البحوث الاخرى لدراسة التغيرات فى مستويات الاستهلاك الغذائى على مدار الزمن وتوازنها مع الاحتياجات البشرية من الطاقة الحرارية والبروتينات والدهون .

وقد اثبتت احدى هذه البحوث(١) أن الحبوب تعتبر مصدر لـ ٨٨٪ من الطاقة الحرارية ، ٧٧٪ من الاحتياجات البروتينية للمستهلك المصرى ، أما البروتين الحيوانى فانه يغطى أقل من $\frac{١}{٣}$ الاحتياجات البرتينية فى المناطق الحضرية . أقل من ٪ فى المناطق الريفية لكل من الفترتين ٦٥/٦٤ ١٩٧٥/٧٤ وقد استخدمت هذا البحث منحنى لورنز لتحليل توزيع اجمالى الانفاق على الغذاء فى الريف والحضر .

---

(١) المؤتمر الدولى الخامس للبحوث الاجتماعية والديموجرافية والعلوم الاحصائية والكمبيوتر، جامعة القاهرة ١٩٨٠ ، دراسة نمط ومستوى استهلاك الغذاء فى المناطق الحضرية والريفية " .